

العنوان:	صرف الممنوع من الصرف
المؤلف الرئيسي:	المذهان، صالح فليح زعل
مؤلفين آخرين:	اللبيدي، محمد سمير نجيب عبد الباقي (مشرف)
التاريخ الميلادي:	2010
موقع:	عمان
الصفحات:	1 - 156
رقم MD:	540902
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة الشرق الأوسط
الكلية:	كلية الآداب
الدولة:	الأردن
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	الصرف ، الممنوع من الصرف، الإعراب، اللغة العربية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/540902

النتائج والتوصيات

في نهاية هذه الدراسة توصل الباحث إلى النتائج الآتية :

وردت شواهد نحوية صرفت الممنوع من الصرف ، وقد جاءت هذه الشواهد في القرآن الكريم وقراءاته ، وفي الحديث النبوي الشريف ، وفي الشعر العربي في فترات الاحتجاج على النحو الآتي :

- في القرآن الكريم وقراءاته صُرِفَت صيغة منتهى الجموع ، وما كان على وزن فعلى والعلم المؤنث ، والعلم الأعجمي ، والعلم المعدول .

- وفي الحديث صُرِفَ الوصف الذي على وزن فعْلان ومؤنثه فعلى ، والعلم الأعجمي والعلم المؤنث ، والعلم المعدول .

- وفي الشعر صُرِفَ الاسم المؤنث ، وصيغة منتهى الجموع ، والعلم الأعجمي والعلم المؤنث ، والعام المختوم بألف ونون زائدتين ، والعلم الموازن للفعل ، والعلم المركب تركيباً مزجياً ، والوصف الذي على وزن فعْلان .

وتوصل الباحث إلى أنَّ صرف الممنوع من الصرف لغةً فصيحةً من لغات العرب لا يمكن إنكارها ، أو تجاهلها ، يشهد لصحتها كثرة الشواهد النحوية التي صرفت الممنوع من الصرف . وقد أشار النحاة في مؤلفاتهم وآرائهم وتخريجاتهم إلى هذه اللغة وممن أكد هذه اللغة الأخفش ، والكسائي .

وخلص الباحث إلى أنَّ تعليل النحاة للألفاظ التي جاءت مصروفة في القرآن الكريم وقراءاته بأنها للتناسب ، أو للإتباع تفتقر إلى الدقة العلمية ، وإلى الموضوعية ؛ إذ إنه لا تناسب ولا إتباع بين هذه الألفاظ وما جاورها من الكلمات في السياق القرآني .

وتوصل الباحث إلى أنَّ تعليل صرف الألفاظ الممنوعة من الصرف التي وردت في القرآن الكريم وقراءاته على أنها لغة فصيحة من لغات العرب القديمة أقوى ، وأفضل من تعليلها بأنها للتناسب .

وأنَّ تعليل النحاة للشواهد التي خالفت قواعد اللغة العربية بأنها ضرورة شعرية غايتها المحافظة على الوزن الموسيقي للقصيدة ، ولا سيما شواهد الممنوع من الصرف هو تعليل غير دقيق ؛ إذ إنَّ هذه الشواهد في غالبها تمثل لغة من لغات العرب القديمة ، وقد أثبت الباحث أنَّ شواهد صرف الممنوع من الصرف في الشعر العربي لم تكن كلها للمحافظة على الوزن وأنَّ الشاعر لم يضطر إلى صرفها فراراً من انكسار الوزن .

والباحث لا ينكر الضرورة الشعرية ، وأنَّ الشاعر قد يضطر في كثير من الأحيان إلى مخالفة القاعدة النحوية من أجل المحافظة على الوزن الموسيقي للقصيدة ، ولكنَّ ليس كل ما خالف القاعدة النحوية هو من أجل المحافظة على الوزن . بل تدرس هذه الشواهد ليتبين أنَّ منها ما هو ضرورة شعرية غايتها المحافظة على الوزن ، ومنها ما يمثل لغة فصيحة من لغات العرب .

وتبين للباحث أنَّ القراءات القرآنية مادة لغوية غزيرة تفيد الدارسين ، وتزيل الغموض عن كثير من المشكلات ، والخلافات النحوية التي وقعت بين النحاة في العصور الزاهرة ، وأنه لا يمكن لدارس اللغة العربية الاستغناء عن القراءات القرآنية في دراسته للغة في مستوياتها كافة .

وأنَّ اختلاف آراء النحاة واضطرابها في علل الممنوع من الصرف دليل على أنَّ ثمة لغة من لغات العرب تصرف الممنوع من الصرف ، وهذا يؤكد أنَّ الممنوع من الصرف حدث نتيجة التطور اللغوي للغة العربية ؛ إذ إنَّ النحاة قد اختلفوا في علل منع الأسماء المؤنثة

الثلاثية الساكنة الوسط ، فمنهم مَنْ أجاز صرفها ، ومنهم مَنْ رجع منعها من الصرف .
واختلفوا في صرف العلم الأعجمي الثلاثي ومنعه ، وصرف ما كان على وزن فَعْلَى أو
فُعْلَى ومنعها من الصرف ، وغيرها .

وتوصل الباحث إلى أَنَّ إِعراض النحاة عن الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف
وعن الاحتجاج به أدى إلى ظهور مسألة الشذوذ في قواعد اللغة العربية ؛ إذ إِنَّ النحاة علَّلوا
الشواهد المخالفة لقواعد اللغة العربية بالشذوذ ، ومنعوا القياس عليها . وبذلك فقدت اللغة
العربية كثيراً من الشواهد اللغوية التي حفظت لنا اللغات المستعملة في عصور الاحتجاج .

وبناء على ما سبق يرجح الباحث أَنَّ عدم إلمام النحاة بلغات العرب ، واقتصارهم
على لغة واحدة وهي اللغة الفصحى المتمثلة في لغة قريش وما جاورها من القبائل العربية
أدى بهم إلى وصف اللغات الأخرى بأنها ضعيفة أو رديئة ، أو شاذة لا يقاس عليها .

وتبين للباحث أَنَّ النحاة أهملوا القبائل القحطانية فلم يستشهدوا بلغتها ، واكتفوا بالأخذ
عن القبائل العدنانية التي سكنت وسط الجزيرة العربية .

يرجح الباحث أَنَّ اللغة التي تصرف الممنوع من الصرف لغة عربية قديمة عدنانية
فقد تتبع الباحث نسب الشعراء الذين صرفوا الممنوع من الصرف فوجد أَنَّ جُلَّهم يعود
في نسبهم إلى قبيلة عدنان ، ممَّا يؤكد أَنَّ هؤلاء الشعراء قد احتفظوا بلغاتهم ولغات قبائلهم
وبقيت هذه اللغة متجذرة فيهم فوجدت هذه اللغة في شعرهم .

ويرجح الباحث أَنَّ للأسواق النقدية التي كانت تعقد في الجاهلية أثراً كبيراً في إقبال
الشعراء على اللغة الفصحى ، وهي اللغة العليا التي كانت تمثلها لغة قريش ، ونظم شعرهم
بما يوافق هذه اللغة ، ممَّا أدى إلى اندثار لغات قبائلهم .

واتضح للباحث أنَّ صرف الأسماء الممنوعة من الصرف متأصل في اللغة العربية إذ إنَّ النحاة أجمعوا على أنَّ الأصل في الأسماء الصرف ، وأنَّ منعها من الصرف علة طارئة . وقد أشار علماء العربية إلى أنَّ الأصل في الأسماء الصرف¹ .

وتوصل الباحث إلى أنَّ منع الأسماء من الصرف هو اللغة الفصحى والأكثر شيوعاً والأقوى التي يقاس عليها ، وأنَّ اللغة التي صرفت الممنوع من الصرف لغة صحيحة في القياس لكنَّها قليلة في الاستعمال ، وأنَّ منع الأسماء من الصرف كان نتيجة التطور اللغوي لقواعد اللغة العربية . ولعل برجستراسر أصاب في ما وصل إليه إذ يقول : " وأما عدم انصراف بعض الأسماء نحو : يعوق ، وعمر ، طلحة ، وهند ، وأبيض ، وبيضاء ، كثيراً من أبنية جمع التكسير فهو من غرائب اللغة العربية ، ومما يدل على حدائته أنَّ كل الأسماء غير المنصرفة يمكن انصرافها في الشعر ، والشعر كثيراً ما يحافظ على القديم² .

ويوصي الباحث الباحثين في نهاية هذه الدراسة بما يلي :

- إعادة النظر في مسألة الضرورة الشعرية ، ودراستها دراسة علمية دقيقة ؛ للتمييز بين ما هو ضرورة وما هو لغة عربية فصيحة من لغات العرب القديمة .
- الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف والاحتجاج به ؛ إذ إنَّه مصدر من مصادر اللغة لا يمكن إغفاله أو الإعراض عنه .
- دراسة القراءات القرآنية وربطها بتطور الدرس النحوي .
- دراسة اللهجات العربية دراسة علمية وبيان أثرها في القراءات القرآنية .
- موقف النحاة من رفضهم للغة القبائل القحطانية واقتصارهم على لغة القبائل العدنانية .

¹ - انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 2 / 489 ، وشرح شذور الذهب : 588 .

² - التطور النحوي للغة العربية : 118 .